الانسان اليوم لامتناع عليه ولم يجز لمن نص عليه غير واحد
لا يقال هذه القواعد المتكررة والاصول المقررة ما
مستند منع خلافها فان كانت امورا اجتهادية فلا فرق
بينها وبين غيرها في جواز مخالفتها اذا ادى اليها
اجتهاد مجتهد وان كانت نصوصا قطعية فلا اختصاص
لاحد دون احد بها لانا نقول هي امور قطعية او
قريبة منها لكونها تظافرت عليها اقوال ائمة السلف
وتطابقت عليها آراؤهم من غير نكير حتى كادت ان تكون
اجماعية وغلبة الظن في مثل ذلك من فعلهم يوذن باطلاع
صدورهم ذلك بدون مستند صحيح لشدة تمسكهم على
الدين وقرب عهدهم من عهد الوحي والتنزيل وفاهمتك
باعيام الائمة مالك بن انس واعتباره ذلك في تقديم عمل
اهل المدينة على الحديث وقوله الامر المجتمع عليه عندنا
والذي اركنت عليه النفوس ونحوها قال ابن برهان
المالكي اصول المذاهب وقواعد الادلة منقولة عن السلف
فلا يجوز ان يحدث في الاعصار خلافها وقال ابن المنير
اتباع الائمة الآن الذين حازوا شروط الاجتهاد
مجتهدون ملتزمون ان لا يحدثوا مذهبا اما كونهم
مجتهدين فلان الاوصاف قائمة بهم واما كونهم ملتزمين
ان لا يحدثوا مذهبا فلان احدا ان مذهب زائد بحيث
يكون تفريعا على اصول وقواعد مباينة لسائر
قواعد المنقدمين ينتفي بالوجود لاستيعابه التقعيد
سائر الاساليب ونحوه لابن الحاج في المدخل الثالث

المجتهد

المجتهد المقيد ببعض الفنون او الابواب الفقهية
مثل الفرائض والانكحة او العبادات وتحقيقه انه المحصل
للقدر المحتاج اليه من العلوم المتوقف عليها الاجتهاد
وشرائطه المبني عليها غير الادلة الشرعية بان حصلة
له المهارة في بعض الفنون او الابواب بحيث صار عارفا
بجميع ما يتعلق بما اراد العمل به قال الغزالي وليس الاجتهاد
منصبا لا يتجزأ بل يجوز ان ينال العالم منصب الاجتهاد في
بعض الاحكام دون بعض وفي معين المفتي بعد سرد
شروط الاجتهاد وما نصه وبعض الشروط التي ذكرناها في حق
المطلق واما المجتهد في حكم دون حكم فعليه بمعرفة ما يتعلق
بذلك الحكم هو وقال القرافي في من عرف الفرائض مثلا لا يطرح
كونه غير عالم بما سواها من الحديث فان الشروط التي
اشترطوها في المجتهد انما هي في المطلق لان المقيد يكفي
تخصصه من فنون الاحكام وابوابها وقال القطب واما
المجتهد في بعض المسايل فيكفيه ان يكون عارفا بتلك المسئلة
وما لابد له فيها ولا يضره في ذلك جهله بما لا تعلق لها بها
مما يتعلق ببقية المسائل الفقهية قال من عرف طريق النظر
القياسي لزان يفتي في مسئلة قياسية وان لم يعرف ما هو اهل
في علم الحديث ومن نظر في مسئلة المشتركة يكفي فيه ان يكون
فقيه النفس عارفا باصول الفرائض وان لم يعرف الاخبار
التي وردت في مسئلة تحريم السكرات ومسئلة النكاح بلا
ولي وقوله واعلم ان الغالب في المسئلة الحادثة في باب
الفرائض مثلا الى اخر ما سبق في فصل العمل بالحديث ومتنه

Copyright © King Saud University